المحتوى

مجلة التنمية الجهوية

العدد المزدوج الثامن والتاسع

السداسية الثانية 2015

والأولى 2016

التأشيرة القانونية عدد 3142

ردمد 5365 – 2286

تصدر عن

المندوبية العامة للتنمية الجهوية

المديرة المسؤولة

نجوى بالحاج

التنسيق العام

محمّد الجديدي

هيئة التحرير

سميرة الشيباني

محمود عبد المولى

المراسلات

25 مكرر نهج صدر بعل

لافيات تونس 1002

الهاتف : 71 799 200 - 71 799 454

الفاكس : 71 787 234

cgdr@mdci.gov.tn

www.cgdr.nat.tn

المقالات والبحوث المنشورة

لا تلزم إلا أصحابها

إنجاز و طباعة

مطبعة تونس قرطاج

المحتوى

كلمة العدد ص 3

النشاط

برنامج التنمية المندمجة : إنجازات وتقييم وإهتمام أجنبي... ص 4

«التشغيل الأخضر» : محور شراكة مع ولاية سوسة... ص 4

وزير التنمية والإستثمار والتعاون الدولي ص 6

في زيارات عمل بالجهات...

المندوبية العامة للتنمية الجهوية : دور محوري في تجسيم ص 7

المنهج التشاركي لإعداد مخطط التنمية (2016 – 2020)

مساندة الجهات

مخطط التنمية 2016 – 2020 : التوجهات العامة للتنمية ص 9

بالشريط الساحلي وبإقليم تونس الكبرى 2014

التعاون عبر الحدود

« الميثاق الأورو – متوسطي للوظائف الخضراء » (حوصلة) ص 13

دراسة

تنمية المعتمديات الداخلية لإقليم الوسط الشرقي ص 14

تحقيق جهوي

ولاية سوسة : وجهة مميزة واقتصاد متنوع... ص 15

إدارات التنمية الجهوية

ولاية تونس
مقر الولاية
الهاتف/الفاكس :71241496

ولاية أريانة
مقر الولاية
الهاتف/الفاكس : 71714000/ 71708164

ولاية بن عروس
مقر الولاية
الهاتف/الفاكس : 71388816

ولاية منوبة
8 نهج توفيق الحكيم ، منّوبة
الهاتف/الفاكس :70615858

ولاية نابل
مقر الولاية
الهاتف/الفاكس : 72232969

ولاية بنزرت
مقر الولاية
الهاتف/الفاكس : 72421100

ولاية زغوان
الحي الإداري 1100 زغوان
الهاتف/الفاكس :72676907

ولاية سوسة
مقر الولاية
الهاتف/الفاكس : 73232399

ولاية المنستير
برج خفشة ، نهج الجمهورية ، الطابق الثالث 5000 المنستير
الهاتف/الفاكس : 73907311

ولاية المهدية
نهج ابن الهيثم عمارة الهادي ناقة 5100 المهدية
الهاتف/الفاكس :73681445

ولاية صفاقس
عمارة صندوق ق.م.ج.م الطابق الثاني ساحة قرونوبل 3024 - صفاقس
الهاتف/الفاكس :74402905

كلمة العدد

يستعرض هذا العدد من «مجلة التنمية الجهوية» أهمّ أنشطة المندوبية العامة للتنمية الجهوية طيلة السداسي الثاني من سنة 2015 والسداسي الأول من سنة 2016 إنطلاقا من إعداد المخطط الخماسي للتنمية (2016 - 2020) على الصعيد الجهوي والذي واكبنا مراحل إعداده في إطار تمشي تشاركي مع مختلف المتدخلين من القطاعين العام والخاص وممثلي المنظمات الوطنية والمجتمع المدني على المستويين الجهوي والمحلي.

كما شهد التعاون الدولي اللامركزي بتمويل من الإتحاد الأوروبي حركية لافتة طيلة هذه الفترة من خلال تنفيذ مشاريع «التعاون عبر الحدود» في إطار برنامج التعاون الأورو متوسطي وبشراكة فاعلة مع ولايات سوسة وأريانة ومنوبة. وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى توقيع المندوبية العامة للتنمية الجهوية وولاية سوسة على «الميثاق الأورو متوسطي للوظائف الخضراء» كتعهد بمساندة المبادرة الخاصة في «المهن الخضراء» في تونس.

كما تم الترويج لدراسة حول مآمن تطوير السياحة الفروسية بولايتي أريانة ومنوبة الى جانب تطوير تقنيات استعمال الجغرافيا المكانية كأداة لإسناد قرار تشخيص مشاريع برنامج التنمية المندمجة.

«مجلة التنمية الجهوية»

برنامج التنمية المندمجة : إنجازات وتقييم وإهتمام أجنبي...

شكلت سنة 2015 محطة محورية في مسار برنامج التنمية المندمجة باستكمال القسط الأوّل (54 مشروع) وبتقدم مهم لإنجاز مشاريع القسط الثاني (36 مشروع) إضافة لانطلاق دراسة التقييم نصف المرحلي للبرنامج.
ومن أبرز النتائج المسجلة :

- تكوين ما يزيد عن 1800 منتفعا في اختصاصات مختلفة
- تحقيق ما يزيد عن 900 عنصرا جماعيا
- إحداث 2189 مشروعا فرديا منتجا موفرة 5425 موطن شغل جديد

وقد أبرمت المندوبية العامة للتنمية الجهوية اتفاقيتي تعاون مع كل من الديوان الوطني للصناعات التقليدية والوكالة التونسية للتكوين المهني لاستحثاث نسق الإنجاز ولتنمية الكفاءات ولمساندة باعثي المشاريع الفردية بحسن إستغلال المناطق الحرفية المنجزة. كما حظى «البرنامج» بزيارة لوفد عن الملتقى الدولي الفرنكوفوني حول اللامركزية والحوكمة المنتظم في تونس تمت بالمنطقة الحرفية المنجزة بحمام الأنف (ولاية بن عروس) للإطلاع على المنجزات

وعلى التمشى التشاركي المعتمد لذلك والتنظيم المؤسسي ومراحل التصوّر والمصادقة والتنفيذ والمتابعة والتقييم..
وتمحورت الاستفسارات حول دور المندوبية العامة للتنمية الجهوية والإدارة الجهوية والمحلية في التمويل وحول صيغة التصرف في المنجزات بعد التسليم وإختيار المنتفعين بالمنطقة الحرفية. وعبر الوفد عن إعجابه بالتجربة...

«التشغيل الأخضر» : محور شراكة مع ولاية سوسة...

شكل «مشروع التعاون الدولى عبر الحدود للتشغيل الأخضر» فرصة عملية لولاية سوسة لتفعيل إنخراطها فى مسار مجدد يهدف لتطوير مجالات الأعمال الدافعة «للتشغيل الأخضر» بالجهة وذلك فى شراكة مع المندوبية العامّة للتنمية الجهوية. وقد إنعقدت بها (2016-02-19) ندوة واكبتها الهياكل الجهوية المعنية «بالميثاق الأورو-متوسطي حول التشغيل الأخضر» الموقع من قبل كل من والى الجهة والإدارة العامة للمندوبية العامّة للتنمية الجهوية لاستعراض منجزات المشروع :

- تأهيل 15 مهندسا وفنيا في مجال الطاقة الشمسية في 20 فنيا فى ميدان تثمين مادة «المرجين» لإدماجهم في سوق الشغل بمساندتهم على بعث مشاريع.

- إنجاز دراسة حول واقع التشغيل الأخضر ولتشخيص الحاجة للمهارات ذات الصلة...
- رفع مستوى الوعي لدى المتدخلين بمكامن « التشغيل الأخضر» بالجهة...

المندوبية العامة للتنمية الجهوية :
دعم نشيط للمبادرة الخاصة بالجهات...

في إطار دفع المبادرة الخاصة بالجهات، تكثفت مساهمات المندوبية العامة للتنمية الجهوية سنتى 2015– 2016 في فعاليات لتظاهرات وطنية وجهوية للتعريف بآليات وبرامج وحوافز الاستثمار وذلك عبر تنشيط ورشات عمل حول دفع الإستثمار الخاص وترويج الإصدارات من وثائق ومنشورات – «ولاية... في أرقام» والوثيقة الترويجية للولايات المعنية و»مجلة التنمية الجهوية» – وذلك لتعريف الجمهور من عموم وباعثين ومهنيين بمؤهلات الجهات التونسية و فرص الاستثمار الكامنة بها... من ذلك «اليوم الجهوى للتكوين ودفع فرص التشغيل والمبادرة» بولاية أريانة و»صالون بعث المؤسسات» بولاية المنستير و»صالون الأعمال» بولاية صفاقس و»صالون المبادرة» بتونس فضلا عن التظاهرات الدراسية بالشراكة معى هياكل مماثلة وجامعية للتعريف بمخرجات أنشطة المندوبية العامة للتنمية الجهوية كالتعاون الدولى اللامركزى... كما إنعقد بالمندوبية العامة للتنمية الجهوية لقاء إعلاميا لفائدة مصالحها، المركزية والجهوية، حول المشروع الجديد «دعم المبادرة الجهوية لدعم التنمية المستدامة– إرادة» الهادف لتدعيم دور القطاع الخاص ولتحسين حوكمة وخدمات التكوين والتشغيل بالجهات المستهدفة ومنها ولايتى بنزرت وصفاقس... وقد واكبه كل من وحدة التصرف في المشروع (وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي) والخبراء المكلفين بتأطير تنفيذ محاوره وممثل عن مفوضية الإتحاد الأوروبى بتونس. علما وأن هذه المبادرة إنطلقت بعد منذ جويلية 2016 بلقاءات جهوية مع الهياكل المعنية بالولايات المستهدفة مع مواكبة ومشاركة فاعلة منتظرة للمندوبية العامة للتنمية الجهوية.

« تحدى المبادرة 2016 »...

تجسيما لاتفاقية الشراكة المبرمة مع المدرسة العليا للتجارة بتونس (جامعة منوبة)، واكبت المندوبية العامة للتنمية الجهوية من خلال مصالحها الجهوية بولايتى اريانة ومنوبة فعاليات تظاهرة « «تحدي المؤسسات» 2016 بالقطب التكنولوجي بمنوبة ايام 16–13 افريل 2016.

وتمحورت فعاليات «التحدي» بين المتسابقين من طلبة الماجستير «أعمال» حول المبادرة فى الإقتصاد الأخضر وذلك تفعيلا لمشروع متوسطى ممول من قبل الإتحاد الأوروبى تساهم المندوبية العامة للتنمية الجهوية في تنفيذه بالشراكة مع المدرسة العليا للتجارة بتونس.

كما تولت خبرات من جامعيين ومهنيين بهياكل المساندة (القطب التكنولوجي بمنوبة، بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، قطب الفجة–المنستير) تأمين الإحاطة والمساعدة والتوجيه لفرق حاملي أفكار مشاريع لإعداد خطة الأعمال.

وأسفرت الأشغال على اختيار 03 مشاريع باعتبارها ذات جدوى اقتصادية وحاملة لأفكار مجددة .

وزير التنمية والإستثمار والتعاون الدولي في زيارات عمل بالجهات...

واكبت المندوبية العامة للتنمية الجهوية زيارات عمل وزير التنمية والإستثمار والتعاون الدولي للجهات الساحلية وذلك للاطّلاع على الوضع التنموي بها وعلى مدى تقدم إنجاز المشاريع العمومية وسير مختلف برامج الدولة، قطاعية وجهوية، ولمعالجة إشكاليات ذات صلة ببيئة الأعمال من تمويل وبنية أساسية وخدمات عمومية. كما كانت مناسبة لمواكبة مسار إعداد مخطط التنمية 2016 – 2020 بمختلف مراحله والذي تميّز بمساهمة مختلف الفاعلين بالجهات في إثراء محتواه ضمن مقاربة تشاركية.

ولاية زغوان

ولاية باجة

ولاية تونس

ولاية سوسة

ولاية بنزرت

ولاية صفاقس

المندوبية العامة للتنمية الجهوية :
دور محوري في تجسيم المنهج التشاركي لإعداد مخطط التنمية (2016 - 2020)

اضطلعت المندوبية العامة للتنمية الجهوية بدور محوري في اعداد أعمال مخطط التنمية (2016–2020). فإلى جانب مساهمتها في وضع منهجية مراحله والتأطير الفني لأشغال مختلف المتدخلين جهويا، فهي تعمل على تجسيم ممارسة تشاركية بدعوة المجتمع المدني والهياكل المهنية والمنظمات الوطنية والكفاءات الفنية للمساهمة في أعمال مخططات الجهوية والاقليمية للتنمية على مستوى كل ولاية.

إذ تموقعت المندوبية العامة للتنمية الجهوية برصيدها المعرفي وبخبرتها في التخطيط للتنمية الجهوية كوصل بين الولايات الراجعة لها بالنظر (11 ولاية) والقطاعات لمقاربة وتثمين المقترحات الجهوية والقطاعية خصوصا التوجهات والبرامج والمشاريع المشتركة.

وهي بصدد إعداد دراسات استراتيجية لتنمية الولايات الساحلية لتوظيف نتائجها في رسم الرؤية المستقبلية والمحاور الاستراتيجية للتنمية بكل منها. وتتولى انطلاقا من نتائج التقارير الجهوية، تأمين تكامل ونجاعة اقتراحات الجهات ورسم توجهات مشتركة للولايات المجمعة ضمن فضاء اقتصادي وعمراني متناسق «الإقليم» من خلال استشراف فرص الترابط والتكامل فيما بينها.

وفي نطاق مواكبة مراحل إعداد المخطط ساهمت المندوبية العامة للتنمية الجهوية في تأطير 25 ورشة عمل جهوية بمشاركة حوالى ألف ممثل سياسي ومهني وقطاعي بين مجالس جهوية ومنظمات مهنية. كما نظمت لفائدة الولايات الراجعة لها بالنظر (11 ولاية) ندوتين دراسيتين :

ندوة دراسية حول التوجهات العامة لمخطط التنمية باقليم تونس الكبرى (22 جانفي 2016)

- عرض ومناقشة وإثراء التقرير التأليفي لوثيقة التوجهات العامة لمخطط التنمية لإقليم تونس الكبرى (2020–2016) من إعداد المندوبية العامة للتنمية الجهوية واكبه 38 مشاركا ممثلين عن إدارات التنمية الجهوية، لجان التخطيط والمالية بالمجالس الجهوية بالولايات المعنية، ممثلين عن المنظمات المهنية الوطنية (اتحاد الصناعة والتجارة، اتحاد الفلاحة والصيد البحري، الاتحاد العام التونسي للشغل)، حزبين سياسيين، جمعيات محلية، ممثلين وخبراء عن وكالة التعاون الفني الألماني. وتناولت الندوة أهمية تكامل العمل التنموي بين الولايات الأربعة المكونة للاقليم من خلال مناقشة التوجهات الاستراتيجية ضمن رؤية استشرافية تترجم طموحات الجهات في تحقيق التنمية المحلية والجهوية بولايات الاقليم.

ندوة حول تشخيص الوضع التنموي بالشريط الساحلي (16 أكتوبر 2015) :

تناولت الندوة نتائج التشخيص الاستراتيجي للوضع التنموي بالشريط الساحلي للبلاد من خلال مناقشة تقرير جهة الشريط الساحلي (11 ولاية) المعد من قبل المندوبية العامة للتنمية الجهوية .

وحضر أشغالها 80 مشاركا من ممثلي مجلس النواب (3 نواب) و الأحزاب (4) و ولايات تونس الكبرى (17) وولايات الشمال الشرقي (10) والوسط الشرقي (9) وخبراء بالاضافة إلى إطارات المندوبية العامة للتنمية الجهوية : (15)

مخطط التنمية 2016 – 2020 : مراحل الإعداد في صور

ولاية تونس

ولاية أريانة

ولاية منوبة

ولاية بن عروس

ولاية المنستير

ولاية زغوان

ولاية سوسة

ولاية صفاقس

مخطط التنمية 2016 - 2020 :

التوجهات العامة للتنمية بالشريط الساحلي وبإقليم تونس الكبرى

محمد بن الأزرق
محسن بومعيزة

يتم الإعداد لمخطط التنمية 2016 – 2020 بمختلف جهات البلاد في إطار تشاركي وتوافقي مع الفاعلين على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومع مكونات المجتمع المدني تكريسا للتشاركية والحوكمة المحلية.

وتمهيدا لأشغال الإعداد تمت بلورة وثيقة توجيهية كإطار مرجعي تحدد فيها الرؤية الجديدة للتنمية وطنيا وجهويا مع ضبط أهداف وإستراتيجية التنمية للخماسية القادمة.

وانطلق الإعداد رسميا بالجهات فى 31 جويلية 2015 بعقد لقاءات جهوية موسعة بإشراف أعضاء الحكومة لتقديم منهجية إعداد ولعرض الوضع العام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالبلاد.

تشخيص الوضع التنموي بالجهات

انطلقت اللجان القطاعية للمجالس الجهوية (أوت– سيتمبر 2015) بهدف تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والإشكاليات التنموية على مستوى كل ولاية مع إبراز أداء القطاعات ومدى تأثرها بالمسار الانتقالي بالبلاد. وتوجت المرحلة بتنظيم ورشات عمل موسعة بالولايات (سبتمبر 2015) للتعمق في تشخيص الوضع التنموي ولتحديد إشكاليات التنمية.

كما تم بالتوازي (أكتوبر 2015) تنظيم ورشات عمل (04) على مستوى الجهات الكبرى للبلاد : «الشريط الساحلي» («الشمال الشرقي» و«تونس الكبرى» و«الوسط الشرقي») و«الشمال الغربي» و«الوسط الغربي» و«الجنوب».

الرؤيــة المستقبلية للتنمية

تهدف أشغال المرحلة الثانية من إعداد المخطط بالجهات (أكتوبر 2015) لبلورة الرؤية المستقبلية للتنمية على المدى المتوسط والبعيد مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات الوثيقة التوجيهية 2016–2020. وتتضمن تحديد المحاور الإستراتيجية لتجسيم الرؤية المستقبلية مع ضبط الشروط الموضوعية لتجسيمها. وقد تم طرق محاور ومواضيع جديدة كالاقتصاد الأخضر والاقتصاد التضامني والحوكمة المحلية ومقاربة النوع الاجتماعي ...

إقليم تونس الكبرى

وتخللت الأشغال استشارات جهوية (نوفمبر 2015) وأخرى إقليمية (ديسمبر 2015) للبحث في الرهانات المستقبلية ولاعتماد رؤية إستراتيجية جديدة للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والمجالية. كما تم تنظيم ورشات عمل لتشخيص واقع وآفاق الاستثمار الخاص بالجهات (ديسمبر 2015) أمكن خلالها تحديد صعوبات وعراقيل تعيق إنتعاشة الاستثمار الخاص مع اقتراح إجراءات وتدابير كفيلة بإعادة تنشيط المبادرة الخاصة.

المقاربة

تطرقت أشغال المرحلة بالجهات (جانفي 2016). لمقترحات مشاريع وبرامج لإدراجها خلال الخماسية

القادمة مع التشاور فى إجراءات وإصلاحات تساهم في تجسيم الأهداف التنموية. وساهمت جولات مقاربة فى التقريب بين مقترحات الجهات ومقترحات القطاعات على مستوى الوزارات المعنية واكبها أعضاء مجلس نواب الشعب لكل ولاية للاطلاع على نتائج جولات المقاربة وإدخال التعديلات اللازمة عند الضرورة (مارس – جوان 2016).

والجدير بالذكر أن أشغال المراحل الثلاث تخللتها زيارات ميدانية لوزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي إلى ولايات إقليمي الشمال الشرقي والوسط الشرقي.

إشكالية و آفاق التنمية:

الشريط الساحلي :

إقليم تونس الكبرى

تحتضن جهة الشريط الساحلي 11 ولاية (تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس وبنزرت ونابل وزغوان وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس). وهى أهم قطب سكاني بالبلاد يأوى حوالي 6.8 مليون نسمة ومستقطبة للهجرة الداخلية . وتتميز بتنوّع نسيجها الاقتصادي بأنشطة دافعة في مختلف المجالات لاسيما في الصناعات المعملية والسياحة والفلاحة والخدمات والطاقة. غيى أنها جهة غير متجانسة وغير مترابطة تفتقر لمقومات «الجهة الاقتصادية».

ويبرز تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي للجهة إشكاليات تتلخص أساسا في :

– تنامي ظاهرة التمركز على الشريط الساحلي وبتونس الكبرى وتدهور الوضع البيئي

– 3 مراكز عمرانية كبرى ذات كثافة سكانية مرتفعة وجاذبة للاستثمار ولليد العاملة (تونس الكبرى وسوسة–المنستير وصفاقس)

– تراجع جاذبية الشريط الساحلي وتنافسية اقتصاده نتيجة عوامل هيكلية وأخرى ظرفية.

– محاور رئيسية أفقية وخاصة الطرقات السريعة غير كافية لربط الشريطين الساحلي بالداخلي للبلاد.

يتطلب كسب رهانات المستقبل ولتجاوز إشكاليات التنمية والاخلالات الهيكلية وضع إستراتيجية :

– للحد من الفوارق التنموية

– لتحقيق مستويات أرفع للقيمة المضافة عبر أنشطة ذات محتوى معرفي وتكنولوجي رفيع

– لربط الشريطين الساحلي والداخلي للبلاد بانجاز وتعصير الشبكة الطرقية الرئيسية الأفقية وإعادة تشغيل شبكة السكة الحديدية الرابطة بين الوسط الشرقي والوسط الغربي للبلاد.

– لإرساء وتطوير "اقتصاد أخضر" لإحكام التصرف في الموارد الطبيعية المحدودة واستغلال فرص استثمار وتشغيل.

– تساهم في تطوير مردودية القطاع السياحي.

- للحد من تدهور الوضع البيئي

تونس الكبرى :

يتسم إقليم تونس الكبرى (ولايات تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة) بتنوع فضاءه الترابي ونشاطه الاقتصادي وتنامي بنيته الديمغرافية والعمرانية. وهو حوض تشغيل هام مستفطب للاستثمار ومنفتح على الخارج وخاصة على الفضاء المتوسطى متجانس له مقومات «الجهة الاقتصادية».

ويبرز التشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني للجهة عديد الإشكاليات أهمها :

– تنامي ظاهرة التمركز بتونس الكبرى

– توسع أحزمة عمرانية عشوائية حول مدينة تونس بالخصوص تفتقر لبنية أساسية الملائمة.

– تنامي ظواهر اجتماعية وبيئية سلبية كالبناء الفوضوي والتجارة الموازية والاكتظاظ مع تفاقم ظاهرة التلوث حول السباخ وإلقاء النفايات الصناعية.

– تراجع تنافسية تونس الكبرى

– ولئن أفرز الواقع التنموي لإقليم تونس الكبرى إشكاليات فهو يزخر بفرص للتنمية يتعين استغلالها بالشكل الأمثل ضمن رؤية المستقبلية.

تطوير اللامركزية والحوكمة الجهوية

– حوكمة استشرافية للتوسع العمراني لتونس الكبرى ..
– تخصيص رصيد عقاري
– تخصص ولايات تونس الكبرى في المجالات ذات القيمة المضافة العالية :
– الارتقاء بالعاصمة في مجال التنافسية والجاذبية في المجالات ذات القيمة المضافة العالية ...
– الارتقاء بولاية منوبة نحو تنافسية تعتمد الاقتصاد

ولاية المهدية

اللامادي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتوظيف الامثل للمركب التكنولوجي للاتصالات...
– تثمين نتائج أعمال القطب التنموي المنستير–الفجة في إدماج المواد الأولية المحلية ضمن سلسلة الانتاج لقطاع الملابس الجاهزة ...
– الارتقاء بولاية منوبة نحو حوض للصناعات الغذائية والتحويلية والبيولوجية متكامل مع ولايات مجاورة (ولاية بنزرت) وفضاء للخدمات اللوجستية لتونس الكبرى
– الارتقاء بولاية أريانة عبر تطوير أرضية تنافسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال (قطب «الغزالة» والبيوتكنولوجيا («القطب التنموي للبيوتكنولوجيا بسيدي ثابت») والخدمات المالية
– الارتقاء بولاية بن عروس نحو أرضية تنافسية في الصناعات الميكانيكية ومكونات الطائرات (المنطقة الصناعية بالمغيرة) والبحوث البيئية والطاقية (القطب التنموي ببرج السدرية) مع التدرج نحو فضاء لوجيستي للتصدير حول ميناء رادس..

تنمية الموارد البشرية

– دعم الرياضات الفردية بالمناطق المتفوقة جهويا ووطنيا وإدراج اختصاصات رياضية.
– انجاز وتحديث مراكز التكوين في صناعة مكونات الطائرات و في الصناعات الغذائية و اللوجستيك

تحسين مؤشرات التنمية البشرية بالأحياء الشعبية وإدماج الفئات الهشة عبر الاقتصاد التضامني ..

– الحد من الانقطاع المبكر خاصة بالمرحلة الثانية من التعليم الاساسي والثانوي
– احداث مؤسسات للرعاية النهارية وللإيواء الظرفي للفئات الهشة (مسنين فاقدي السند وبدون مأوى، طفولة مهددة...)

ضمان بيئة سليمة

– التحكم في مياه السيلان وتعبئة الموارد المائية بانجاز بحيرات جبلية حول تونس الكبرى...
– تعميم الوسائل المقتصدة لمياه الري داخل المناطق السقوية بالمناطق الحساسة والتغذية الاصطناعية للمائدة المائية.
– حماية الثروة الطبيعية ومقاومة التلوث والانجراف
– تونس الكبرى كمحور تواصل مع جهات البلاد وحاضرة جاذبة بالمحيط المتوسطى

« الميثاق الأورو–متوسطي للوظائف الخضراء » (حوصلة)

انتشر مفهوم «الاقتصاد الأخضر» كنموذج إقتصادي تنشأ منه فرصا استثمارية بمختلف مجالات الإنتاج. وصارت البيئة عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي قد يؤثر المساس بها إلى على القدرة على المنافسة. فهو مفهوم رابط بين التنافسية والاستدامة كنموذج إنتاج ولا يعني أنه مجرد قطاع في الاقتصاد وإنما نهج جديد للإنتاج. ولا يزال التحول نحو «الاقتصاد الأخضر» جاريا. وبناء علىه، فإن زيادة فرص العمل من خلال الوظائف الخضراء هي من أهم تحديات «الاقتصاد الأخضر».

ويهدف المشروع الأورو–متوسطي للوظائف الخضراء EGREJOB لتقليص الفجوة بين المهارات والبطالة وتشخيص إمكانيات الوظائف الخضراء وتحسين القدرة التنافسية. والمشروع يؤمن بقوة بأن مساهمة الفاعلين فيه (وكالات حكومية، شركات، جامعات...) من أجل تعزيز الأثر الاجتماعي والتشغيلي.

وبالتوقيع على « الميثاق الأورو–متوسطي للوظائف الخضراء » فإننا سنعمل على تهيئة الظروف للوظائف الخضراء لتنمو. ونقر بأهمية الوظائف الخضراء وبالتنمية المستدامة وبدعم التدريب من أجل تطوير التشغيل بين الشباب. ومن هنا كانت الحاجة لتحديد أهداف مشتركة وقيم مرجعية ومبادئ توجيهية للشبكة لتوفير الظروف لتنفيذ إجراءات داخل المقاطعات المعنية بالمشروع.

الرؤية والقيم

الرؤية المراد تحقيقها هي إدراك أهمية البيئة التي نعيش فيها وللوظائف التي يمكن أن تندرج في هذا السياق وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف «الميثاق» لتشجيع السلوكيات لتعزيز نمو الوظائف الخضراء. وفي ضوء تجربة المشروع الأورو–متوسطي للوظائف الخضراء يؤكد الشركاء على أن الإجراءات التالية :

- إدراك الأطراف الفاعلة للتأسيس لثقافة الاستدامة؛
- تعزيز الحلول والمشروعات المستدامة؛
- الأنشطة التعليمية من خلال المدارس والجامعات

تلتزم الأطراف الموقعة على الميثاق بقيم الوعي بالمشاركة والتعاون، وهي قيم توجه الميثاق وسبل تنفيذ الإجراءات :

- الوعي، المراقبة الحديثة على المستويات (المحلية والوطنية والدولية)، والتغيرات، التطورات.
- تقاسم القيم والأهداف، من خلال لغة مشتركة بما ينشئ اهتماما بالصالح العام لوضع نموذج للتنمية المستدامة.
- التعاون، إذ يعزز النموذج المستدام التكامل لمساعدة الجهات المحلية للتحكم في الظرف العملي لبناء المستقبل معا.

EGREJOB
EURO-MEDITERRANEAN GREEN JOBS

مجالات التدخل

التدريب

يهدف الشركاء إلى تطوير التدريب بداية من الجامعة حتى التدريب المستمر، والقدرة على نشر الوعي حول منظومة الإنتاج وجسر التفاوت بين الاحتياجات المهنية من المهارات المتاحة في سوق العمل. والهدف هو دعم ثلاثة أنواع من التدخلات :

- التوعية والتعليم بموضوع البيئة
- التخصص وتعزيز المهارات البيئية ودمجها مع مهارات محددة؛
- التدريب النظري والعملي.

ولجعل هذا ممكنا، سوف نقوم بالآتي :

- التشاور الفعال؛
- إنشاء شبكات بين الجامعات ومؤسسات التدريب والمؤسسات لتعزيز التدريب ؛
- رصد الطلب على المهارات وتوسيع وتنويع الفرص

التعليمية؛

- تعزيز التدريب في اتجاه الطلب الناشئ عن الوظائف الخضراء.
- توفير التدريب لمن يفقد وظيافته بسبب التحول البيئي، لإعادة إدماجهم.

التوظيف

يسهم تطوير الاقتصاد الأخضر في تحقيق الأهداف الاجتماعية كمحرك للنمو ولفرص العمل الخضراء والعمل اللائق. وهو الهدف الأساسي الملتزمون به.

والإجراءات التي نعتزم تنفيذها هي:

- زيادة فرص العمل من خلال الاستثمار في الإنتاج المستدام بيئيا، واستهلاك وإدارة الموارد الطبيعية؛
- تحسين نوعية الوظائف بتبني الإنتاج الملائم للبيئة.
- وضع سياسات فعالة لسوق العمل ؛
- إعادة التأهيل من خلال اكتساب المهارات الخضراء الجديدة.
- تعزيزالقدرةالتنافسية للاقتصاد؛
- تحسين إقتحام المرأة للعمل والمساواة بين الجنسين؛
- تعزيز ريادة الأعمال.
- استخدام منصة EGREJOB لتقاطع العرض مع الطلب للباحثين عن العمل ...

الوعي وتعزيزه

يتطلب الاقتصاد الأخضر تطوير وتبادل المعارف والمهارات. وننوي نشر المعرفة في المجال البيئي من خلال القنوات المؤسسية وشبكة من الخبراء ومن خلال بناء جماعي...

وتحقيقا لهذه الغاية، سنقوم بالآتي:

- نشر المعرفة والمعلومات حول الثقافة والأدوات والسياسات والخبرات المتعلقة بالاستدامة البيئية ؛
- رفع مستوى الوعي بإمكانات الاقتصاد الأخضر ودوره في تعزيز فرص العمل والاقتصاد المحلي؛
- تنفيذ إجراءات توعية من قبل الإدارات الفاعلة ؛
- اعتماد أدوات لتحسين المهارات ولتعزيز الوعي البيئي؛
- الترويج من قبل الحكومات المحلية لسياسات البيئية تضمن القدرة على العمل في القضايا البيئية ذات الصلة بالوظائف الخضراء.

التقييم والرصد

تستند معرفة مدى التقدم في تحقيق الأهداف إلى التحقق من النتائج. ويساعد التقييم والرصد على فهم ما إذا كان المسار في الاتجاه الصحيح. ويمكن إعتماد النظم المحاسبية لتحقيق الهدف من التدريب كجزء من الوظائف الخضراء وتنظيمه في ثلاثة أبعاد :

- رصد الإجراءات العملية،
- قياس الأهداف والأنشطة التدريبية ذات الصلة التي حققها المشارك حتى بالمقارنة مع مهاراته قبل التدريب.

وتلجأ الأطراف إلى الأدوات التالية :

- الشراكة.
- إعداد تقارير عن السياسات لرصد ما تم إنجازه ؛
- جمع وتحليل بيانات سوق وظروف العمل،
- التقدير الدوري وتقييم تأثير ذلك على سوق العمل للنمو الأخضر.

وكموقعين على هذا «الميثاق» نحن عازمون على تجسيم الأنشطة المذكورة ضمن خطة عمل للحفاظ على علاقاتنا وتعزيزها لنشر وتبادل المعرفة والممارسات الجيدة مع الأطراف الفاعلة الاجتماعية والمؤسسية على مستوى الفضاء الأورو–متوسطية.

تنمية المعتمديات الداخلية لإقليم الوسط الشرقي

في نطاق مشمولاتها والمهام الموكولة لها، قامت المندوبية العامة للتنمية الجهوية بانجاز دراسة لتنمية المعتمديات الداخلية لإقليم الوسط الشرقي في إطار العناية بالمناطق ذات الإشكاليات الخصوصية.

وشملت الدراسة 13 معتمدية داخلية لولايات سوسة والمنستير والمهديّة وصفاقس موزعة على ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى (الكندار و سيدي الهاني)، المجموعة الثانية (زرمدين وبني حسان والسواسي وأولاد شامخ وشربان وهبيرة) والمجموعة الثالثة (منزل شاكر وعقارب وبئر علي بن خليفة والغريبة والصخيرة).

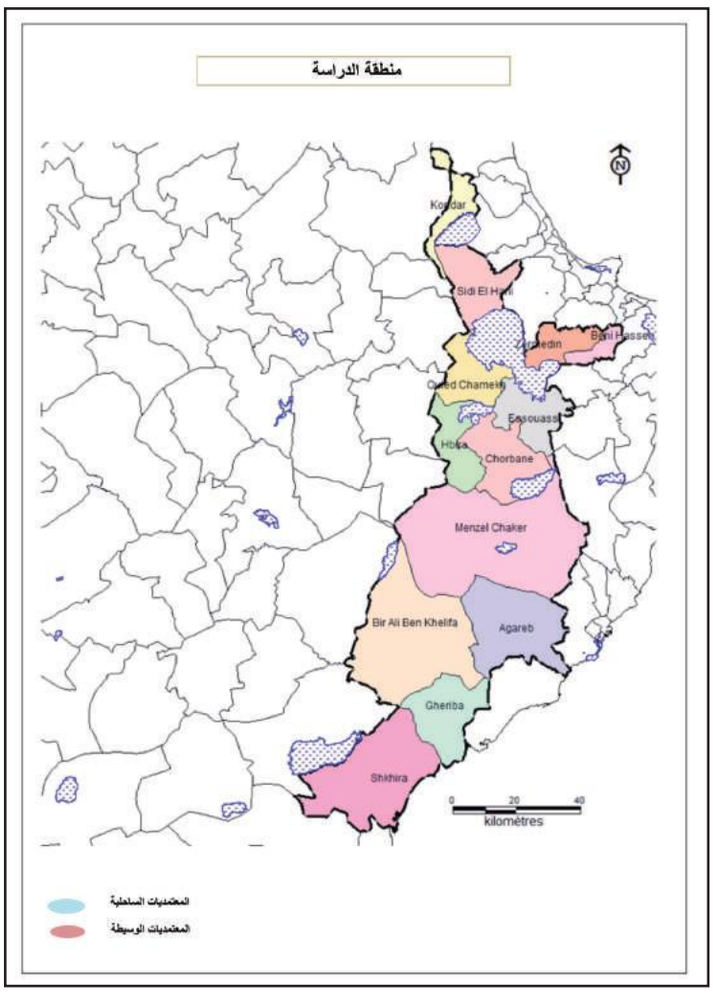

وتهدف هذه الدراسة إلى :

- إبراز إشكاليات التنمية وخاصة منها المسائل المتعلقة بالهيكلة العمرانية لإيجاد التفاعلات بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية للإقليم.
- إدماج المعتمديات الداخلية للإقليم في فضائها الجهوي والإقليمي باعتماد منهجية شاملة ومندمجة واستشرافية تغطي كل مجالات التنمية وتأخذ بعين الاعتبار مختلف العناصر التي من شأنها بعث حركية اقتصادية واجتماعية وخلق مواطن شغل.
- تنويع القاعدة الاقتصادية بهذه المعتمديات وتطوير الأنشطة التي من شأنها خلق مواطن شغل وتركيز سكان هذه المناطق بجهاتهم.
- تنمية الموارد البشرية والرفع من مؤهلاتها العلمية والتقنية.
- تثمين الإمكانات والموارد المحلية ضمن مشاريع إنمائية ومنتجة بمنطقة الدراسة لخلق مواطن شغل والرفع من روح المبادرة بها.

إستراتيجية لتنمية المعتمديات الداخلية

الاستراتيجية على المدى القريب :

- استغلال كل الإمكانات المتاحة لمنطقة الدراسة وتدعيم نقاط القوة التي تتميز بها ومعالجة نقاط الضعف.
- إرساء مبادئ الاقتصاد التضامني و الاجتماعي باعتباره خيارا للنهوض بالشرائح الاجتماعية الهشة ويساهم بدرجة كبيرة في تحسين جودة الحياة وفي

التقليل من نسبة الفقر وتوفير فرص عمل جديدة وبالتالي في دعم جاذبية منطقة الدراسة.

الإستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد :

- الخروج بالقطاع الفلاحي من خاصياته التقليدية إلى قطاع حديث يعتمد على التكنولوجيات المتطورة ويدفع إلى بعث منظومة تكتلات اقتصادية ترابية داخلية يكون لها تأثير بالغ سواء على القطاع الفلاحي أو على باقي القطاعات الأخرى وخاصة منها القطاع الصناعي.
- تطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية (الصناعة ـ الصناعات التقليدية ـ الخدمات والسياحة).
- دفع الاستثمار الخاص بمختلف معتمديات منطقة الدراسة باعتباره خيارا رئيسيا للنهوض بها وللاستغلال الأمثل والمحكم للميزات التفاضلية لكل معتمدية على مستوى كل مجموعة والإمكانيات المتاحة بها.
- تدعيم آليات الحوكمة الرشيدة التي من شانها التشجيع على الاستثمار الخاص ومنح صلاحيات أوسع للسلطات المحلّية وإرساء علاقة عقدية بين الفاعلين بمنطقة الدّراسة والدّولة.

وترتكز الإستراتيجية على ثلاث محاور هامة تتمثل في :

- تنويع القاعدة الاقتصادية لمختلف معتمديات منطقة الدّراسة والرّفع من القدرة التنافسية و دفع الاستثمار الخاص بها،
- تنمية جاذبية منطقة الدراسة و تحسين جودة الحياة،
- العمل على التقليص من الفوارق الموجودة بين معتمديات منطقة الدراسة وبقية معتمديات إقليم الوسط الشرقي.

برنامج التدخل

تضمن برنامج التدخل حسب المحاور الإستراتيجية الثلاث اقتراح بطاقات تدخل تهم مختلف معتمديات منطقة الدراسة وكذلك بطاقات تهم الإجراءات المصاحبة لتنمية المعتمديات الداخلية إضافة إلى إقتراح مجموعة أفكار مشاريع لتنمية القطاع الخاص.

بالنسبة لتنويع القاعدة الاقتصادية لمختلف معتمديات منطقة الدّراسة والرّفع من القدرة التنافسية ودفع الاستثمار الخاص بها تمثلت الإقتراحات في :

دفع الاستثمار الخاص وللاستغلال الأمثل والمحكم للميزات التفاضلية لكل معتمدية على مستوى كل مجموعة والإمكانيات المتاحة بها...

- تطوير المنظومات الاقتصادية على مستوى كل حلقات الإنتاج: (منظومة الزيتون العادي والبيولوجي، منظومة الصناعات التقليدية، منظومة الألبان، منظومة السياحة الثقافية والسياحة الايكولوجية، منظومة الأشجار المثمرة اللوز والفستق) وبعث قرى فلاحية نموذجية.
- تطوير مسالك سياحية ثقافية وإيكولوجية وفلاحية بالمناطق التي تتوفر بها الإمكانات لتطوير هذا الصنف من السياحة.
- الاسراع في حل المشاكل العقارية المطروحة بمختلف معتمديات منطقة الدراسة.
- وضع خطة إستراتيجية لتمركز الصناعة على مستوى الإقليم بتخفيف الضغط عن الأماكن الحساسة القريبة من الشواطئ و على مراكز الولايات و توجيهها إلى الأماكن الداخلية :
- السواسي : قطب للفلاحية البيولوجية.
- الصخيرة : قطب للصناعات الثقيلة الكيميائية والبترول.
- كندار : قطب للصناعات الخفيفة والمتنوعة.
- عقارب : قطب للأنشطة المتنوعة.

- تهيئة نوتات صناعية بالمعتمديات التي تفتقر لها.

*** بالنسبة لتنمية جاذبية منطقة الدراسة و تحسين جودة الحياة بها تمثلت أهم الإقتراحات في :**

- تدعيم المستشفيات المحلية بالتجهيزات الحديثة ومخابر التحاليل والتصوير المغناطيسي وبالإطارات الطبية المختصة وشبه الطبية.
- تدعيم المؤسسات التعليمية بمختلف معتمديات منطقة الدراسة بالاطارات والتجهيزات الضرورية.
- تدعيم مختلف المعتمديات بالتجهيزات الثقافية والشبابية والرياضية.
- مد مختلف المعتمديات بشبكة الضغط العالي والمتوسط وخاصة المناطق الصناعية والمناطق الحرفية الموجودة والمبرمجة.
- تدعيم شبكة الماء الصالح للشرب وشبكة الكهرباء والتطهير بكافة المعتمديات.
- تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني للقيام بمشاريع وأنشطة تهتم بتنمية الإقتصاد العائلي والتضامني خاصة لفائدة المرأة الريفية.

على مستوى التقليص من الفوارق الموجودة بين معتمديات منطقة الدراسة وبقية المعتمديات لإقليم الوسط الشرقي تمثلت أهم الإقتراحات في تدعيم البنى التحتية للنقل ومختلف الشبكات :

- إعادة إحياء الخط الحديدي الرابط بين بعض المعتمديات الداخلية.
- الإستفادة من مشاريع الطرقات السيارة المبرمجة بربط بعض المعتمديات وخلق حركية بها.
- تدعيم ربط مختلف المعتمديات بالمطارات والميناءات التجارية الموجودة بإقليم الوسط الشرقي.
- تدعيم وتهيئة شبكة المسالك الفلاحية للربط بين مراكز مختلف المعتمديات ومحيطها الريفي (300 كلم).
- ربط مختلف المناطق الصناعية المبرمجة بالغاز الطبيعي.
- تحسين شبكة الإتصالات خاصة على مستوى المناطق الصناعية.

ترتكز الإستراتيجية على تنويع القاعدة الاقتصادية والرُفع من القدرة التنافسية و دفع الاستثمار الخاص...

على مستوى الهيكلة العمرانية :

- تدعيم البنية الأساسية والعلاقات الإقتصادية بتطوير كندار والسواسي وعقارب إلى مركز عمراني هام.
- بقية المعتمديات : مركز محلي ثانوي.
- التجمعات الريفية الهامة : مرتبة بلدية.

دعوة للمساهمة

تدعو هيئة التحرير الراغبين في المساهمة في محتوى «مجلة التنمية الجهوية» إلى إرسال مقالاتهم على العنوان الإلكتروني التالي :

cgdr@mdci.gov.tn

ولاية سوسة :
وجهة مميزة واقتصاد متنوع...

تعتبر ولاية سوسة من أهم المراكز الاقتصادية والسياحية في تونس : 675 ألف نسمة بكثافة سكانية مرتفعة (253 ساكن/كم ^{2})

- **بنية أساسية ملائمة :**

- مطار دولي بالنفيضة بطاقة استعاب تقدر بـ5 ملايين مسافر.
- ميناء تجاري لشحن البضائع.
- شبكة من الطرقات العصرية والسيارة تربط الولاية بمختلف الأقطاب الاقتصادية.
- خط حديدي لنقل المسافرين والبضائع يربط الجهة بالأقطاب الاقتصادية الكبرى للبلاد.
- شبكة عصرية من وسائل الاتصال الحديثة بقوة تدفق عالية.
- 9 مناطق صناعية مهيأة على مساحة 256 هك سيقع تدعيمها بـ 3 مناطق جديدة (100 هك).
- إقليم صناعي بالنفيضة على مساحة 50 هك لاستقطاب المؤسسات الأجنبية المصدرة كليا.

موارد بشرية مؤهلة ذات كفاءات عالية

- 18 مؤسسة جامعية
- 33 ألف طالب وأكثر من 6500 خريج سنويا.
- 22 مركزا عموميا للتكوين المهني بطاقة 8650 متكون و150 مركزا خاصا بطاقة 2000 متكون.
- 69 وحدة للبحوث والتنمية.

- **محيط معيشي جذاب**

- مؤشر الجاذبية : 4.83 المرتبة الثانية وطنيا.
- ملعب للصولجان ذو مواصفات عالمية.
- 15 مركزا ترفيهيا.
- 15 مركزا للعلاج بمياه البحر.
- 26 قاعدة مائية و2 نوادي غوص.
- مهرجان أوسو ومراكز للصناعات التقليدية.
- 23 مكتبة عمومية و9 دور الثقافة و18 دور الشباب.
- مسرح الهواء الطلق وقاعات سينما.
- 9 قاعات رياضية عمومية و35 ملعب رياضي.

اقتصاد متنوع ذو قدرة على المنـــافسة

- **قطب سياحي**

- مناطق سياحية ذات صيت عالمي : سوسة، ومارينا القنطاوي.
- 21 ٪ من طاقة الإيواء الوطنية : 50 ألف سرير.
- 50 ٪ من طاقة الإيواء مصنفة 4 و5 نجوم.
- 2 قرى بيئية و2 مراكز ريفية للنشاط السياحي.
- 58 مطعم مصنف و113 وكالة أسفار.
- 1.4 مليون وافدا سنويا وحوالي 778 الف ليلة.
- 21 ألف موطن شغل.

ميزات تفاضلية

- ثراء التراث الثقافي والأثري: أسوار، المدينة العتيقة، الدواميس، الجامع الكبير، القصبة، المتحف الأثري، قرية تكرونة...
- السياحة الخضراء: غابات هرقلة وسلوم ومناطق محمية (سبخة الكلبية وسبخة سيدي الهاني).
- منطقة سياحية مندمجة مبرمجة بهرقلة (450 هك).
- إمكانية تهيئة مركز حضري مندمج في وسط مدينة سوسة على امتداد 6 هك (فنادق ومكاتب ومطاعم سياحية، وسينما، ومسرح، ومركبات تجارية...).

• مجالات واعدة للاستثمار

- السياحة الاستشفائية والمعالجة بمياه البحر والنقاهة.
- الإقامات الرفيعة للأجانب المسنين.
- سياحة التجميل وسياحة المؤتمرات والمعارض.

❖ قطب صناعي واعد

تتمتع ولاية سوسة بمميزات و خبرة هامة في مجالات الصناعات الميكانيكة والالكترونيكة والكهربائية وكذلك صناعة النسيج والملابس الجاهزة والصناعات المختلفة. وهي قطب تكنولوجي في الميكانيك والإلكترونيك والإعلامية يساهم في تعزيز الأنشطة الجديدة ذات القيمة المضافة العالية.

- 554 مؤسسة صناعية.
- 325 مؤسسة صناعية مصدرة كليا.
- 12 مؤسسة كبرى (أكثر من 500 موطن شغل).
- 109 مؤسسة (من 100 إلى 500 موطن شغل).
- 54.5 ألف موطن شغل.

الصناعات الميكانيكية والكهربائية والكترونيكية

- 102 مؤسسة منها 58 مصدرة كليا.
- 12 مؤسسة كبرى (أكثر من 100 موطن شغل).
- 22.6 ألف موطن شغل.

• ميزات تفاضلية

- القطب التكنولوجي للميكانيك والإلكترونيك والإعلامية الذي يمثل دعما للتنمية الاقتصاد بالجهة.
- قطب جامعي متعدد الاختصاصات.
- مراكز قطاعية للتكوين المهني.
- منطقة تشجيع التنمية الجهوية بسيدي الهاني.

• مجالات واعدة للاستثمار

- صناعة كوابل السيارات.
- صناعة المكونات الالكترونية والميكروالكترونية للسيارات.
- صناعة البطاقات الالكترونية.
- صناعة البطاقات المغناطيسية والميكرومغناطيسية الصناعية.

صناعة النسيج والملابس الجاهزة

- 210 مؤسسة منها 196 شركة مصدرة كليا.
- 7.8٪ من الصادرات الوطنية.
- 14.9 ألف موطن شغل.

- **ميزات تفاضلية**

- المناولة وصناعة النسيج والملابس الجاهزة.
- يد عاملة مختصة ذات خبرة.
- البحث والتجديد والابتكار لاقتحام مجالات ذات محتوى معرفي رفيع (معهد عالي للفنون الجميلة ومدرسة وطنية للمهندسين بسوسة...)
- وجهة مفضلة لليد العاملة الداخلية.

- **مجالات واعدة للاستثمار**

- النسيج التقني والصحي (المضاد للحرائق، المضاد للجراثيم، غير الملوث للبيئة...).
- الملابس الجاهزة الرفيعة بمجموعات صغيرة.
- تصميم وفصالة الملابس.
- تطوير الخدمات المرتبطة بصناعة النسيج.
- صناعة الملابس المنسوجة.

❖ **فلاحة عصرية واعدة**

تعتبر ولاية سوسة منطقة ذات إمكانيات هامة لتطوير الأنشطة الفلاحية والصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

- 205 ألف هك من الأراضي الفلاحية.
- 12 ألف هك من الأراضي السقوية منها 9 ألاف هك عمومية.
- 17.5% من الإنتاج الوطني من زيت الزيتون.
- 210 معصرة منها 114 معصرة حديثة و3 وحدات تعبئة.
- 11.3 % من الإنتاج الوطني لتربية الأحياء المائية و3 شركات تصدير لمنتجات تربية الأحياء المائية.
- 5 موانئ صيد وأسطول هام.

- **ميزات تفاضلية**

- المعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم.
- المركز الجهوي للبحوث في البستنة والفلاحة البيولوجية.
- المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في زراعة الخضروات البدرية بشط مريم.
- إمكانيات هامة في إنتاج الزيتون البيولوجي.

- **مجالات واعدة للاستثمار**

- تعليب زيت الزيتون وزيت الزيتون البيولوجي.
- تكييف المنتوجات الفلاحية وتخزينها.
- الأطعمة الجاهزة والمجمدة.
- الأغذية المشبعة بالألياف وفيتامين اوميغا 3.
- المواد الغذائية الخالية من السكريات.

❖ **تكنولوجيا المعلومات والاتصال**

تتوفر بولاية سوسة مقومات لتطوير الأنشطة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- 65 مؤسسة منها 60 % مختصة في تصميم البرمجيات والبطاقات والتجارة الالكترونية.
- مركز للعمل عن بعد يحتضن 19 مؤسسة للخدمات عن بعد.
- 1800 متخرجا في المعلوماتية والاتصال سنويا.

- **ميزات تفاضلية**

- مدرسة وطنية للمهندسين و4 معاهد عليا (الإعلامية والتكنولوجيا والاتصالات).
- معرض سنوي للابتكار.

- **مجالات واعدة للاستثمار**

- تصميم التطبيقات والبرمجيات ومنظومات سلامة المعلومات.
- خدمات التطوير الخارجي.
- منتجات تقنية للحواسيب والهواتف الجوالة ومشغلات الفيديو الرقمية والالكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية..